

# تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) على المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر التي تقودها نساء في قطاع غزة

## مركز شؤون المرأة

إعداد الباحث: رامي مراد

يوليو 2020

### المقدمة

يواجه العالم في هذه الأثناء واحدة من أكبر الأزمات والتحديات الاقتصادية، فالأزمة غير مسبوقة وتنفوق بوتيرتها الكساد العالمي الكبير عام 1929، فمنذ الإعلان عن اكتشاف فيروس كورونا ( COVID 19) اتخذت العشرات من الدول قرارات حاسمة وسريعة متعلقة بتوقيف جميع الأنشطة الاقتصادية بما فيها الحركة التجارية والاستيراد والتصدير.

رغم هذه الإجراءات التي طالت جميع الدول وفي شتى المجالات الاقتصادية، بلغ عدد المصابين حول العالم يوم 26 يوليو 2020 عدد 16,4 مليون شخص، فيما بلغ عدد والوفيات 652 ألف وفاة<sup>(1)</sup>، وهي أرقام تدعو الى الكثير من القلق والتوتر وتتيح المجال الى إجراءات جديدة قد تكون أكثر حدة من سابقتها التي لاحظناها منذ بداية الأزمة، وذلك يرجع إلى عدم التزام الكثير من المواطنين بالإجراءات الوقائية في مواجهة تفشي الفيروس.

الأراضي الفلسطينية أيضاً كان لها نصيب من هذه الأزمة، فبحسب إحصاءات وزارة الصحة الفلسطينية حتى 26 يوليو 2020 بلغ عدد الحالات المصابة المسجلة في فلسطين 13,125 ألف شخص وعدد الوفيات 79 وفاة<sup>(2)</sup>، وعليه فقد اتخذت الحكومة الفلسطينية عدد من الإجراءات؛ منها إعلان حالة الطوارئ في فلسطين، ما نتج عنه أن طال الأثر الاقتصادي العديد من المناحي الاقتصادية، ففي قطاع غزة توقف القطاع السياحي توقفاً كاملاً، وتم إغلاق صالات الأفراح وأعمال المقاولات وورش البناء والمدارس

<sup>1</sup> - بي بي سي عربي، على الموقع الإلكتروني، <https://www.bbc.com/arabic/51855397>، بتاريخ 21 يوليو 2020.  
<sup>2</sup> المرصد الإلكتروني لكوفيد 19، وزارة الصحة الفلسطينية، الرابط الإلكتروني التالي، <http://site.moh.ps/index/covid19>، بتاريخ 2020/7/21.

والجامعات وحركة النقل وإلغاء الأسواق الأسبوعية، ما وسع من دائرة الفقر وزاد من هشاشة الفئات الأكثر تهميشاً في المجتمع<sup>(3)</sup>.

طال أثر الإغلاق بسبب الجائحة الفئات الهشة بشكل مباشر وبسرعة كبيرة، ويعود ذلك الى أن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد بشكل كبير على المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، حيث يعمل عدد كبير جداً من المجتمع ضمن هذه المشروعات، مع الأخذ في الاعتبار معاناة الاقتصاد الفلسطيني من الأعباء الاقتصادية التي يتسبب فيها الاحتلال، خصوصاً في ظل توتر الأوضاع السياسية والأمنية وتكثيف إجراءاته وممارساته. من ناحية أخرى، يعاني الاقتصاد الضعيف أصلاً في غزة من حالة ركود منذ العام 2007، ما دفع السكان للبحث عن بدائل، وجودها في تلك المشاريع، بالإضافة إلى توقف التوظيف في قطاع غزة في القطاع العام، لاسيما بعد أحداث الانقسام السياسي والحصار الذي يعانيه القطاع منذ 2007، والذي ساهم في تدهور القطاع الخاص بشكل عام، ما دفع الكثيرين الى البحث عن المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر كمنفذ للدخل رغم محدوديته.

رغم أن أداء الحكومة على مستوى التعامل مع الأزمة كان أداءً حكيماً سيما فيما يتعلق بالتأهب والاستجابة السريعة، غير أن إجراءات الحكومة من إعلان لحالة الطوارئ والإغلاق لم تراع أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لا سيما تلك التي ترأسها نساء، فصعوبة الوضع الاقتصادي الذي فرضته الأزمة وتحول الأولويات نحو القطاع الصحي وبرامج الإغاثة الطارئة، إضافة الى تحول النفقات بشكل أكبر تجاه برامج الأمن نتيجة اعلان حالة الطوارئ في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة المنهك أصلاً بفعل الحصار والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة<sup>(4)</sup>، أدت إلى اختلال اقتصادي عام واضطراب المناخ الاستثماري، بالإضافة الى اختلاف أولويات الانفاق نحو تخزين المواد الغذائية، الأمر الذي شل قدرة المشروعات الصغيرة ومنعها من الاستمرار، أو حتى الحفاظ على البقاء بخسائر محدودة.

لقد تأثرت المشاريع الصغيرة التي تقودها النساء في قطاع غزة سلباً جراء جائحة كورونا والإجراءات المرتبطة بها، وبرزت في هذا الصدد عوامل ذاتية مرتبطة بالمشاريع نفسها ومدى استقرارها، وأخرى موضوعية مرتبطة بتداعيات حالة الطوارئ والإغلاق، مما زاد من تداعيات الجائحة على المشاريع الصغيرة التي تقودها النساء. وتهدف الدراسة إلى التعرف على تداعيات جائحة كورونا على المشاريع الصغيرة

<sup>3</sup> - صحيفة القدس، "تأثير كورونا على الأوضاع الاقتصادية"، على الرابط التالي:

<http://www.alquds.com/articles/1584401638027750300/> بتاريخ 2020/3/17.

<sup>4</sup> - تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني، مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، نيسان 2020.

ومتناهية الصغر التي تقودها نساء في قطاع غزة، وذلك في محاولة للإجابة عن التساؤل التالي: ما تداعيات أزمة كورونا على المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر التي تقودها نساء في قطاع غزة؟

### منهجية الدراسة:

تفترض الدراسة أن جائحة فيروس كورونا قد أثرت سلباً على مجمل الواقع الاقتصادي العالمي بما فيه الاقتصاد الفلسطيني، مما يؤثر سلباً على المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر التي لا تستطيع أن تقف في مواجهة تداعيات الأزمة، والتي قد تمتد لشهور طويلة دون اسناد مؤسس له، خصوصاً المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر التي تقودها نساء، وذلك لأسباب متعددة تتعلق بالموروث الثقافي والاحتياجات التي ترتبت على الأسر الفقيرة والأشد فقراً في ظل وقوف عجلة الاقتصاد في ظل حالة الطوارئ، مما يهدد استمرار هذه المشاريع ويقلل من فرص تعافيتها.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أدوات البحث النوعي في جمع البيانات من خلال استخدام أداتي المجموعة المركزة والمقابلة، هذا الى جانب مراجعة الأدبيات والتقارير المحلية والدولية ذات العلاقة.

### الأدوات البحثية المستخدمة في الدراسة:

مجموعة مركزة، عقدت مع خمس مشاركات ومشاركين مثلن ومثلوا مؤسسات اهلية تعمل في مجال التمكين الاقتصادي للفئات الهشة.

مقابلات فردية معمقة، حيث تم تنفيذ ثلاث مقابلات فردية معمقة مع خبراء وخبيرات في موضوع الدراسة.

### حدود الدراسة:

#### الحد المكاني:

ركزت الدراسة على المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر التي تقودها نساء في قطاع غزة.

#### الحد الزمني:

أجريت الدراسة في الفترة الزمنية من 2020/5 إلى 2020/7، وهي الفترة التي أعقبت تفشي فيروس كورونا وشهدت إغلاقاً متكررة وإجراءات وقائية مختلفة.

## الحد الموضوعي:

تناولت الدراسة موضوعاً مهماً وهو تداعيات جائحة كورونا على المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر التي تقودها نساء في قطاع غزة.

## المحور الأول: إطار نظري مفاهيمي

تداعيات أزمة كورونا على المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تبدأ بضعف الإمدادات وانخفاض حجم الإنتاج والمبيعات وحدوث الارتباك والتعثر المالي وفقدان قوة العمل، وقد تمتد للإفلاس والإغلاق الكامل.

إن أزمة كورونا تعد أزمة كاشفة لمدى التعقيدات التي يمكن أن تواجه التعامل مع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وربما بعض المشروعات الكبيرة والمتوسطة. ومع تعدد مستويات تداعيات الأزمة على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فإن التعامل معها أيضاً يكون له مستويات متعددة ومختلفة.

## أولاً: تعريف المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وأهميتها

من الصعوبة اتفاق الباحثين على تعريف واحد لمصطلح المشروعات الصغيرة، أو متناهية الصغر، وذلك لاختلاف الأسس والمعايير التي يمكن الاستناد عليها لتحديد حجم المشروعات وتصنيفاتها من دولة الى أخرى، وذلك وفق إمكانات الدولة وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو التي بلغتها، وبالتالي فالمشروعات التي تعتبر كبيرة في دولة نامية، يمكن ان تعتبر صغيرة أو متوسطة في دولة متقدمة. وعليه يمكن تحديد المعايير التي يستند اليها أي تعريف، وهي: عدد العاملين في المشروع، وقيمة رأس مال المشروع، وحجم المبيعات.

**تعرف دائرة المنشآت الصغيرة في البنك الدولي المشروعات متناهية الصغر بأنها "المشروعات التي يعمل فيها اقل من 10 عمال، وتمتلك (أصول) بقيمة 10 الاف دولار، ومجموع مبيعاتها السنوية 100 ألف دولار".** أما المشروعات الصغيرة فهي: المشروعات التي يعمل فيها (10-50) عامل، ويصل مجموع أصولها ومبيعاتها السنوية 3 ملايين دولار". ويصنف الاتحاد الأوروبي المنشآت الصغير ايضاً الى مشاريع صغيرة جدا (Micro)، وهي التي تشغل 10 عمال على الأكثر، ويبلغ حجم مبيعاتها 2 مليون يورو.

والمشاريع الصغيرة (Small)، هي التي تشغل 50 عامل على الأكثر، ويبلغ حجم مبيعاتها 10 ملايين يورو<sup>(5)</sup>.

وهناك تقسيم آخر للمشاريع شائع في الدول العربية، لكنه متباين أيضاً من حيث المعايير نفسها، ويعتبر المشاريع التي تشغل أقل من 5 عمال وتستثمر أقل من 5000 دولار بأنها مشاريع متناهية الصغر، والمشروعات التي تشغل (5-15) عاملاً وتستثمر أقل من 15000 دولار بأنها مشروعات صغيرة، أما التي تشغل أكثر من 15 عامل وتستثمر 15-25 ألف دولار بأنها مشاريع متوسطة<sup>(6)</sup>.

تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) المشروعات الصغيرة: بأنها "المشروعات غير الرسمية والتي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية عنها، ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10-50 عامل"<sup>(7)</sup>. ويتفق الباحث مع هذا التعريف إلى حد كبير، كونه يعتمد على محدد ملكية المشروع ومسؤوليته، وعدد العاملين فيه، وهذا ما يتناسب مع المشاريع متناهية الصغر والصغيرة التي تستهدفها الدراسة.

تعتمد فلسطين حسب تصنيف قطاع المشاريع المعايير الدولية المعترف بها والمستخدمه على نطاق واسع، وهي: حجم العمالة، وقيمة رأس المال وقيمة المبيعات، وذلك حسب تعريف سلطة النقد الفلسطينية لقطاع المنشآت، والذي يعتبر أن المشاريع متناهية الصغر تشغل أقل من 5 عمال، وقيمة رأس مالها لا يتجاوز 5 الاف دولار، ولا تتعدى مبيعاتها السنوية 20 ألف دولار. أما المشاريع الصغيرة فهي تلك المشاريع التي تشغل (5-10) عمال، ويتجاوز رأس مالها 5 الاف دولار، وتتجاوز قيمة مبيعاتها 20 ألف دولار. وتعتبر المشروعات متناهية الصغر الأكثر شيوعاً في فلسطين مقارنة بالصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت نسبتها حوالي 96.2% عام 2018 من مجموع المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة<sup>(8)</sup>.

### أهمية المشاريع الصغيرة في فلسطين<sup>(9)</sup>

- تشكل المشاريع الصغيرة رافداً مهماً في الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وخاصة على مستوى مساهمة الاعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في الناتج المحلي الإجمالي.

5 - نور الشريف، التحديات المالية والإدارية التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة في مدينة الخليل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، 2009، ص 23.

6 - هبة عبد المنعم، وآخرون، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2019، ص 8-9.

7 - سامي أبو كميل، المساعدات الدولية وعلاقتها في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة الممولة من قبل مؤسسات الإقراض، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة: 2014، ص 22-23.

8 - هبة عبد المنعم، وآخرون، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سابق، ص 125-126.

9 - منتدى الاعمال الفلسطيني، تقرير بعنوان: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين"، مركز الدراسات والأبحاث، فلسطين: 2014.

- تستوعب المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر الايدي العاملة وتقلل من نسب البطالة خصوصا بين الشباب.
- تمثل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر فرصة للفقراء وذوي الدخل المتدني لتوفير مصدر دخل مساعد.
- تغطي جزءاً كبيراً من احتياجات السوق المحلي.
- تعتبر المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر أحد أهم أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

### ثانياً: الاقتصاد الفلسطيني في ضوء جائحة كورونا (لمحة عامة)

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً تابعاً غير مستقل، فبالإضافة الى تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وارتعانه للسياسات والإجراءات الإسرائيلية وفقاً لاتفاق باريس الاقتصادي الذي عزز **التبعية ومأسستها**، يعتمد الاقتصاد الفلسطيني بشكل أساسي على المساعدات والمنح الأجنبية، مما أضعف من قدرته على النمو، وإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالسيطرة الإسرائيلية على المعابر والحدود الفلسطينية، إضافة للموارد الطبيعية، والتحكم في مصادر المواد الأولية اللازمة للصناعة، والعديد من المعوقات أضعف الآمال والتوقعات باستقلالية الاقتصاد الفلسطيني، الأمر الذي فرض كثيراً من التحديات الكبيرة والخطيرة التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني وتقلل من فرص نموه<sup>(10)</sup>.

وتزداد أزمة الاقتصاد الفلسطيني سوءاً في ضوء الوضع المالي للسلطة، والمرتبط بالموقف السياسي، حيث تعاني السلطة مؤخراً من تراجع حاد في المساعدات النقدية، بالإضافة لاحتجاز إسرائيل أموال المقاصة، وعدم تسلم السلطة لها منذ أشهر طويلة، وبالتالي عدم انتظام دفع رواتب موظفيها خصوصاً في قطاع غزة، وهذا ما جعل تأثيرات أزمة كورونا على الاقتصاد الفلسطيني أوضح وأكثر تأثيراً. من ناحية أخرى، أدى التراجع المفاجئ للأنشطة الاقتصادية والضغط على الموارد المالية للسلطة الفلسطينية بفعل أزمة كورونا إلى تعريض موارد رزق الفلسطينيين لمخاطر عالية، حيث يظهر تأثير جائحة كورونا بقوة على معدلات النمو؛ فبعد أن سجل معدل النمو 1% فقط عام 2019، من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد بنسبة

<sup>10</sup> - نصر عطياتي، "الاقتصاد الفلسطيني إلى أين؟"، موقع معا، <https://www.maannnews.net/articles/2004684.html> , بتاريخ 2020/4/26.

7.6% على الأقل عام 2020<sup>(11)</sup>. وبحكم هشاشة الاقتصاد الفلسطيني ومعدلات نموه المنخفضة فمن المتوقع أن تكون الآثار والمخاطر الاقتصادية والاجتماعية على المواطن الفلسطيني كبيرة ولا يستهان بها.

### ثالثاً: المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر كجزء رئيسي من الاقتصاد الفلسطيني

توصف المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر بأنها العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني، فيوماً بعد يوم يصبح الدور الذي تلعبه هذه المشاريع في الاقتصادات النامية أكثر وضوحاً؛ تقدر نسبة هذه المشاريع "المنشآت"، بأكثر من 90% من المنشآت الموجودة في فلسطين، وهي تستقطب عدداً كبيراً من العاملين، وفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء<sup>(12)</sup>.

يشكل نقص التمويل عائقاً رئيسياً أمام عمل هذه المشاريع ونموها واستدامتها، إلا أن أصحاب تلك المشاريع يلجؤون عادة إلى التمويل الذاتي إما من قبل المالك نفسه، أو باستخدام الأرباح المحتفظ بها، أو من خلال الاقتراض من أفراد الأسرة والأقارب، أو حتى من مؤسسات الإقراض، ومع ذلك، فإن مصادر التمويل تلك محدودة وغير كافية<sup>(13)</sup>. فمازال قطاع المشاريع الصغيرة يعاني تحت وطأة أعباء ثقيلة منذ بداية أزمة كورونا، لدرجة أن استمرار جزء من هذه المشاريع بات مثار تساؤل حسب العديد من الدراسات.

النساء صاحبات المشاريع الصغيرة لديهن أيضاً نصيب من الأزمات المتتالية التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني، ناهيك عن المشكلات الناشئة عن كونهن نساء في مجتمع ذكوري، إذ تعاني العديد من النساء من القيود والسيطرة التي يخضع لها سلوكهن وحركاتهن. حيث يفتقرن إلى شبكات العلاقات العامة اللازمة لنجاح أي مشروع، حيث تقتصر علاقاتهن غالباً على الأسرة أو الدوائر المحدودة الأخرى. هذا بالإضافة إلى تدني مستوى مشاركتهن في سوق العمل، وفي صنع القرار السياسي والاقتصادي بشكل عام<sup>(14)</sup>، وعليه فإن معظم المشاريع النسوية الصغيرة القائمة في فلسطين، أمام تحدٍ كبير يهدد استمرارها في ظل انتشار فيروس كورونا<sup>(15)</sup>. فوفقاً لدراسة استقصائية عاجلة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول تأثير الأزمة على الأعمال

11 - تقرير البنك الدولي بعنوان "الاقتصاد الفلسطيني يعاني وجائحة كورونا تكبده الخسائر"، 2020/6/1. وإبراهيم عوض، "جائحة كورونا وتأثيراتها المحتملة على الاقتصاد الفلسطيني"، <https://bit.ly/2CKhIVp> بتاريخ 2020/4/22.

12 - سائد أبو فرحة، "المشاريع الصغيرة والمتوسطة: معاناة متعددة الأوجه"، صحيفة الأيام، بتاريخ 2020/5/2.

13 - Economic Policy Research Institute (MAS) (May, 2019): Economic Monitor, State of Palestine

14 - Economic Policy Research Institute (MAS) (2019), Female Entrepreneurs in the West Bank and Gaza Strip:

Current Situation and Future Prospects Palestine

15 - علا موقدي، "كورونا يهاجم المشاريع النسوية الصغيرة"، موقع صدی الإعلام، <https://www.sadaa.ps/193819.html> بتاريخ 2020/4/7.

التجارية المملوكة للنساء، قالت 95% من صاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أن عملهن قد تأثر سلباً بفعل جائحة كورونا<sup>(16)</sup>.

#### رابعاً: مؤشرات اجتماعية واقتصادية حول قطاع غزة

يعتبر المجتمع الفلسطيني مجتمعاً فتيماً، إذ بلغت نسبة الشباب من الجنسين (18-29 سنة) في فلسطين نحو 23% من إجمالي السكان، وتمثل الإناث 49% من إجمالي عدد السكان<sup>(17)</sup>، ما يجعله مجتمعاً مؤهلاً للنمو السريع من حيث توفر العمالة والتنوع الجندي، ورغم ذلك يعاني المجتمع الفلسطيني من معدلات نمو منخفضة ومعدلات بطالة مرتفعة، وتظهر البيانات التالية أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية:

- بلغ عدد السكان المقدر في منتصف عام 2020 في فلسطين، حوالي 5,10 مليون فرد؛ منهم 2,59 مليون ذكر بنسبة 51% و 2,51 مليون أنثى بنسبة 49%، فيما وصلت نسبة الجنس 103,4 ذكر لكل 100 أنثى. كما بلغ عدد السكان المقدر في منتصف عام 2020 في قطاع غزة هو (2,047,969) نسمة، بواقع (50.68%) ذكور، و(49.32%) إناث<sup>(18)</sup>.
- بلغت الكثافة السكانية في دولة فلسطين في نهاية العام 2019 حوالي 836 فرد/كم<sup>2</sup> بواقع 5,533 فرد/كم<sup>2</sup> في قطاع غزة، علماً بأن 66% من سكان قطاع غزة هم من اللاجئين، بحيث تسبب تدفق اللاجئين الى تحويل قطاع غزة لأكثر بقاع العالم اكتظاظاً بالسكان، ويشار إلى أن الاحتلال الإسرائيلي اقام منطقة عازلة على طول الشريط الحدودي لقطاع غزة بعرض يزيد عن 1,500م على طول الحدود الشرقية للقطاع وبهذا يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على حوالي 24% من مساحة القطاع البالغة 365 كم<sup>2</sup>، مما ساهم بارتفاع حاد بمعدل البطالة في قطاع غزة<sup>(19)</sup>.
- النمو الاقتصادي: شهد اقتصاد غزة تحسن طفيف في عام 2019، بنسبة 1,8%، بعد ارتفاع حاد لمعدلات النمو لتقترب من 7% في عام 2018<sup>(20)</sup>.

<sup>16</sup>- دراسة استقصائية أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول تأثير أزمة كورونا على الأعمال التجارية المملوكة للنساء، بعنوان: "COVID-19 risks creating and exacerbating women's vulnerabilities and gender inequalities in Palestine" : <https://palestine.unwomen.org/en/news-and-events/stories/2019/3/rapid-gender-analysis> بتاريخ 2020/5/6.

<sup>17</sup>- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3529> بتاريخ 2019/8/12.

<sup>18</sup>- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3678> بتاريخ 2020/3/5.

<sup>19</sup>- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3733> بتاريخ 2020/5/13.

<sup>20</sup> OCHA (2019), Humanitarian Needs Overview 2020



- الوضع الاقتصادي: هناك ما يقدر 1,5 مليون نسمة (74%) من إجمالي السكان في قطاع غزة يعتبروا من المحتاجين والمهمشين، وما ما نسبته 49.2% للنساء و 50.8% من الرجال<sup>(21)</sup>.
- البطالة: بلغ عدد العاطلين عن العمل من بين القادرين على العمل من الجنسين (336,300) في الربع الأول 2020؛ بواقع (211,300) في قطاع غزة، حيث بلغ معدل البطالة 46% في قطاع غزة مقابل 14% في الضفة الغربية. أما على مستوى الجنس فقد بلغ معدل البطالة للذكور في فلسطين 21% مقابل 40% للإناث<sup>(22)</sup>.
- القوى العاملة: ترأس النساء في فلسطين حوالي 11% من الأسر، بواقع تقريبي 12% في الضفة الغربية و9% في قطاع غزة، وذلك بناءً على بيانات مسح القوى العاملة للعام 2019. هناك حوالي 7 من كل 10 ذكور هم مشاركون في القوى العاملة مقابل حوالي 2 من كل 10 إناث. هناك فرق بزيادة نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية حيث بلغت النسبة 19% في قطاع غزة مقابل 17% في الضفة الغربية. هناك فجوة واضحة في معدل الأجر اليومي بين النساء والرجال على مستوى الوطن، إذ بلغ معدل الأجر اليومي للنساء 98 شيقل مقابل 102 شيقل للرجال. ومن جانب آخر فإن نسبة مشاركة النساء ذوات الإعاقة في القوى العاملة في فلسطين بلغت 4% فقط من إجمالي النساء ذوات الإعاقة، مقابل 24% للرجال من إجمالي الرجال ذوي الإعاقة<sup>(23)</sup>.
- معظم فرص العمل للنساء في القطاع غير الرسمي مثل رياض الأطفال، والأعمال التجارية الصغيرة حيث لا يوجد حالياً بديل لتوليد الدخل. علاوة على ذلك، تعمل حوالي 25% من الإناث في القطاع الخاص بدون عقد عمل، وتتلقى 49% فقط مساهمة في تمويل التقاعد أو مكافئة نهاية الخدمة<sup>(24)</sup>. وأن ما نسبته 6.42% من الموظفين المدنيين في القطاع العام في فلسطين هن نساء مقارنة ب 57.4% من الرجال. وحوالي خمس الإناث (19.8%) منتسبات للنقابات العمالية والمهنية، مقابل 80.2% من الذكور<sup>(25)</sup>.

<sup>21</sup> OCHA (2019), Humanitarian Needs Overview 2020  
<sup>22</sup> - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3747>، بتاريخ 2020/5/31.

<sup>23</sup> - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3665>، بتاريخ 2020/2/13.

<sup>24</sup> - UN Women (April, 2020): COVID-19: Gendered Impacts of the Pandemic in Palestine and Implications for Policy and Programming  
<sup>25</sup> [http://www.pcbs.gov.ps/portals/\\_pcbs/PressRelease/Press\\_Ar\\_25-7-2018-woman.pdf](http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_25-7-2018-woman.pdf)

■ الأمن الغذائي<sup>(26)</sup>: يعاني 62% من الأسر من انعدام الأمن الغذائي (الكلي أو الجزئي) الشديد أو المعتدل.

■ معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي على مستوى الوطن: بلغت معدلات الالتحاق الإجمالية للذكور في المرحلة الثانوية حوالي 71% مقابل 91% للإناث. كما بلغت نسبة الطالبات الملتحقات في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية 60% من مجموع الطلبة الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي، وذلك وفق بيانات وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي للعام الدراسي 2019/2018<sup>(27)</sup>.

تجدر الإشارة إلى أن التمييز بين الذكور والإناث في سوق العمل غير مرتبط بتريدي الأوضاع الاقتصادية فحسب، بل له جذور ثقافية واجتماعية تقوم على التمييز. كما ان استمرار تريدي الأوضاع المعيشية سيبقى مستمراً طالما لم تتغير ظروف الحصار المفروض على قطاع غزة منذ عام 2007، ويسهم يوميا بمزيد من التدهور وصولاً الى المأزق الاقتصادي والاجتماعي، وفي ضوء هذا الواقع ترى كثير من الاسر في المشروعات الصغيرة مدخلاً لتخفيف العبء المعيشي وبالتالي تخفيف حدة العنف المتزايدة، ووفقاً لمؤشرات الوضع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين والذي يؤشر الى نمو متزايد في البطالة ونسب الفقر ويتوافق ذلك مع ارتفاع في معدلات الطلاق والعنف المبني على النوع الاجتماعي يكون من اهم التدخلات المطلوبة لتخفيف حدة العنف المبني على النوع الاجتماعي هو التمكين الاقتصادي للفئات المهمشة، وفي ضوء عدم استقرار البيئة السياسية وبالتالي الاستثمارية تكون المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر هي المدخل الاساسي لتحقيق تدخلا فعالا للحد من الفقر وبالتالي الحد من العنف.

#### خامساً: واقع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في قطاع غزة قبل أزمة كورونا

رغم شح المعلومات والبيانات الرسمية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والنتائج عن أن هذه المشروعات في معظمها غير مسجلة، تشير التقديرات الى أن حوالي 26% فقط من المشاريع الصغيرة والصغيرة جداً مملوكة للنساء، وأغلب هذه المشاريع موجودة في الاقتصاد غير الرسمي. وتمتلك النساء الفلسطينيات الرغبة

26 - الأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي. أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا.

27 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مرجع سابق.

في توسيع أعمالهن ولكن بسبب الحركة المقيدة والحواجر الاجتماعية والثقافية، فإنهن يفتقرن إلى الفرص للحصول على تدريب تجاري مخصص، إضافة إلى صعوبة الوصول إلى الأسواق ورأس المال<sup>(28)</sup>.

تشير التوقعات الدولية والمحلية إلى خسائر كبيرة للاقتصاد الفلسطيني والناجح المحلي بحوالي 3,2 مليار دولار حتى نهاية العام الجاري بفعل أزمة فيروس كورونا، وهذه الأرقام تنسحب على المشروعات الصغيرة المملوكة لنساء، لكن لا تتوفر حتى الآن بيانات دقيقة حول خسائر المشاريع النسوية الصغيرة، خصوصاً وأن معظمها غير مسجل، ولم يظهر إحصاءات رسمية في هذا الخصوص<sup>(29)</sup>.

من ناحية أخرى، فإن العاملين في القطاع الخاص يتوزعون حسب الحالة العملية، بواقع 60,700 عامل مصنفين كصاحب عمل، أي يعمل في منشأة يملكها أو يملك جزءاً منها ولديه على الأقل مستخدم واحد بأجر، منهم 8400 في قطاع غزة، بينما 176,900 عامل يندرجون تحت التصنيف يعمل لحسابه، أي يعمل في مؤسسة يملكها أو يملك جزءاً منها وليس لديه أي مستخدم بأجر، منهم 37,200 في القطاع. كما تشير الإحصاءات أن هناك 390,700 عامل مصنفين كمستخدم بأجر منهم 115 ألفاً في القطاع، في حين أن نحو 39,300 عامل يعملون كعضو أسرة غير مدفوع الأجر، منهم 5400 في القطاع<sup>(30)</sup>.

بالإضافة لتداعيات الإجراءات الوقائية المترتبة على جائحة كورونا من إغلاق ومنع التنقل، فإن السياسات والممارسات التعسفية من قبل الاحتلال الإسرائيلي ضد الاقتصاد الفلسطيني قد ساعدت على انحصار معظم المشاريع الاقتصادية وتراجعها، ففي كثير من الأحيان اضطرت كثير من المشروعات الصغيرة ذات الملكية الفردية، للعمل بشكل غير رسمي وغير قانوني، لتجاوز القوانين الضريبية التعسفية<sup>(31)</sup>. وتشمل القطاعات الأكثر تضرراً من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء في فلسطين المنتجات الغذائية (26%) وقطاع التطريز (20%)<sup>(32)</sup>.

قالت "ريم النيرب"، منسقة برنامج التمكين الاقتصادي في مركز شؤون المرأة، أنه "لا يوجد لدينا مجالات متاحة حيث إن القطاع الخاص يعمل بأدنى حدوده، وتوظيف الحكومة هو فعلياً غير موجود في غزة؛ فلا يوجد خيار سوى المشاريع الصغيرة، أو تلك المشاريع الريادية بكل قطاعاتها، فبالتالي استطاعت

28 - "Advancing Palestinian Women Entrepreneurs", <https://cherieblairfoundation.org/advancing-palestinian-women-entrepreneurs/>

29 - صحيفة العين الإخبارية، <https://al-ain.com/article/3-2-billion-dollars-palestinian-economy-corona>، بتاريخ 2020/4/27.

30 - سائد أبو فرحة، "المشاريع الصغيرة والمتوسطة: معاناة متعددة الأوجه"، صحيفة الأيام، بتاريخ 2020/5/2.

31 - بلال المصري، "واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع غزة وسبل تعزيزها"، غزة، فلسطين، 2018، ص48.

32 - UN Women (April, 2020): COVID-19: Gendered Impacts of the Pandemic in Palestine and Implications for Policy and Programming

المشاريع الصغيرة خلال العشر سنوات الماضية أن تشكل عاملاً مهماً في الحد من ذروة البطالة، وأن تشكل مصدر دخل سواء للشباب أو السيدات<sup>(33)</sup>. بينما ترى القائمات على مشاريع التمكين الاقتصادي في المؤسسات الاهلية أن المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر كان لها دوراً مهماً في الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي والذي تعانيه النساء المهمشات والفقيرات من خلال مساهمتهم ولو البسيطة في الدخل، معتبرة أن "المشاريع متناهية الصغر استطاعت أن تغطي الاحتياجات الأساسية وزيادة مستوى دخل الأسر وخصوصاً الفقيرة جداً، وهذا ساهم بتقليل العنف المبني على النوع الاجتماعي الواقع عليهن"<sup>(34)</sup>.

في ضوء المؤشرات السابقة نرى بوضوح قدرة المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر على خلق فرص عمل لعدد كبير من الايدي العاملة من كلا الجنسين في ظل تراجع معدلات التوظيف في القطاعين العام والخاص، لاسيما بعد الانقسام السياسي وتشديد الحصار على قطاع غزة، وكون هذه المشاريع تعتبر مدرة للدخل فإنها بالضرورة تسهم ولو بقدر يسير في تخفيف حدة العنف المبني على النوع الاجتماعي، وهو المدخل الاساسي الذي تعتمد عليه المؤسسات النسوية في تقديم خدمات التمكين الاقتصادي غير المرتبط في كثير من الاحيان برؤية تنمية اقتصادية شاملة، وكونها ليست رؤية شاملة فإن السياسات الحكومية ستبقى معطلة لهذه المشاريع، وتحابي اصحاب الشركات الكبيرة والمتوسطة، ما يتطلب توحيد الجهود لخلق اطار تمثيلي يمثل اصحاب المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر للضغط باتجاه تحسين البيئة القانونية والسياسية في السياق الفلسطيني بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص، هذه البيئة التي تساعد هذا القطاع الهام على الصمود امام حالات الطوارئ التي لم تقتصر على جائحة كورونا وانما تستمر بفعل الحصار الاسرائيلي المشدد على قطاع غزة والاعتداءات المتكررة من قبل الاحتلال الاسرائيلي.

33 - مجموعة مركزة مع منسقي ومنسقات برامج التمكين الاقتصادي في مؤسسات نسوية ومؤسسات اقراض، غزة، 2020/6/4.

34 - المرجع نفسه.

## المحور الثاني: تداعيات جائحة كورونا على المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر التي تقودها نساء في قطاع غزة

جائحة كورونا اثرت على مناحي الحياة الاقتصادي في العالم بوتيرة عالية ومتزايدة، وبما ان الاقتصاد الفلسطيني اصلا اقتصاد هش وتابع وفي قطاع غزة تحديدا فالأمور اكثر سوءًا لاسيما بعد تشديد الحصار الاسرائيلي بعد عام 2007، وعدوانه المتكرر على قطاع غزة، كل ذلك جعل من الاقتصاد الغزي هش في مواجهة أي ازمة او حالة طوارئ، ولان الاقتصاد الغزي يعتمد بغالبه على العمالة في المشاريع الاسرية او الصغيرة ومتناهية الصغر فإنها الاكثر تأثرا في ظل حالة الطوارئ المرتبطة بجائحة كورونا.

### أولاً: جائحة كورونا والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على أوضاع المرأة في قطاع غزة

يبلغ عدد العمال الفلسطينيين حوالي مليون عامل حسب الجهاز المركزي للإحصاء، منهم 606 ألف في الضفة الغربية، و261 ألف في قطاع غزة. كما بلغ عدد العاملين في القطاع الخاص نحو 390,700 عامل، منهم 275,700 في الضفة الغربية و115,000 في قطاع غزة، موزعين حسب الجنس 318,100 من الذكور و72,600 من الإناث. أما العاملون في القطاع غير المنظم: (منشأة العمل بدون سجل ضريبي ولا سجل محاسبي) فقد بلغ عددهم 320 ألف عامل، منهم 288 ألف عامل من الذكور مقابل نحو 32 ألف من الإناث، وتمثل نسبة العاملين في هذا القطاع نحو 32% من إجمالي العاملين في فلسطين. كما بلغت نسبة العاملين كعمالة غير منظمة في فلسطين (بمعنى العاملين في القطاع غير المنظم بالإضافة إلى المستخدمين بأجر الذين لا يحصلون على أي من حقوق العمل) حوالي 57% من مجمل العاملين في فلسطين، منهم 61% من الذكور و38% من الإناث، وبواقع 59% في الضفة الغربية و51% في قطاع غزة<sup>(35)</sup>.

مهم ملاحظة ان عدد العمالة المذكورة في المؤشرات السابقة تغفل العاملات والعاملين في المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، كون الكثير منها غير مسجل بشكل رسمي، وذلك لأسباب مختلفة، ما يعني أن التعويضات او التدخلات الحكومية لدعم صمود هؤلاء العاملات في ظل الازمة تبقى تغفل عن هذه الفئة.

مع تفشي جائحة فيروس كورونا على مستوى العالم، واتخاذ الحكومة الفلسطينية إجراءات غير مسبوقة من اجل الحد من انتشار هذا الفيروس والقضاء عليه، فقد تضرر سوق العمل بشكل مباشر جراء ذلك، حيث أدت القيود المفروضة على الحركة المرتبطة بحالة الطوارئ والاعلاق إلى انخفاض كبير في

<sup>35</sup> - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3729#>، بتاريخ 2020/4/30.

النشاط الاقتصادي المحلي والتجارة الخارجية عبر الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات الشهرية للسلطة الفلسطينية إلى أدنى مستوياتها في عقدين على الأقل. وهذا يترك عواقب وخيمة على الرفاهية العامة والتوظيف والاستقرار المالي للسلطة الفلسطينية نفسها. "بدون اللجوء إلى الاقتراض الدولي أو دعم إضافي كبير من المانحين للميزانية، ستضطر الحكومة الفلسطينية إلى اتخاذ تدابير تقشفية شديدة"<sup>(36)</sup>.

إن الضربة الكبرى من تداعيات أزمة كورونا تكبدتها خزينة السلطة الفلسطينية بفعل تراجع الإيرادات المحلية ليرتفع العجز الموازنة إلى حوالي 1,4 مليار دولار<sup>(37)</sup>. من ناحية أخرى، سقطت ما لا يقل عن 53 ألف أسرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في وهن الفقر بعد فقدان مصدر دخلها بسبب كورونا. كما تأثرت سبل العيش الزراعية، من حيث انخفاض أسعار المنتجات الزراعية بعد توقف تصديرها لإسرائيل والخارج، علاوة على صعوبة الحصول على المستلزمات الزراعية والأعلاف، بالإضافة لأن القدرة الإنتاجية لمصانع المستلزمات الزراعية انخفضت إلى 40%، ما أدى إلى ارتفاع أسعارها وأسعار توصيلها في ظل الضائقة التي يعاني منها التجار والمزارعون على حد سواء<sup>(38)</sup>.

هذا الواقع الاقتصادي المتردي والذي يزداد صعوبة أثر على مستويات وأشكال العنف لاسيما المبني على النوع الاجتماعي، منذ بداية الأزمة والقيود المفروضة على الحركة، وفقاً لتقييم منظمة كير والمؤسسات والمنظمات النسائية، إذ تعيد المؤسسات النسوية عن زيادة ملحوظة في الإبلاغ عن حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي<sup>(39)</sup>، فقد أبلغت جمعية المرأة العاملة وحدها عن أكثر من (510) مكالمات هاتفية لها علاقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في أقل من أسبوعين. كما أفادت مؤسسة (سوا) عن زيادة بنسبة 10% في المكالمات، وثلاث حالات لمحاولات الانتحار. وفي الوقت نفسه، تمنع القيود المفروضة على الحركة والخدمات النساء والفتيات من الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الصحة والحماية والأمن والعدالة. كما أن القيود المفروضة على الحركة تضعنا أمام مخاطرة بتطبيع المفاهيم الأبوية السائدة بأن

<sup>36</sup>- COVID-19 Emergency Situation Report 11 (3 - 16 June 2020), <https://www.ochaopt.org/content/covid-19-emergency-situation-report-11>, 16/6/2020.

<sup>37</sup> - صحيفة العين الإخبارية، مرجع سابق.

<sup>38</sup> - مجلة افاق البيئة والتنمية، "هل تهدد كورونا في الغذاء في قطاع غزة!"، <https://www.maan-ctr.org/magazine/article/2647>، بتاريخ 2020/6/1.

<sup>39</sup> - راديو نساء اف ام، <https://bit.ly/31msE5U>، بتاريخ 2020/5/4.

"مكان المرأة بيتها". علاوة على ذلك، يحتمل أن يتسبب وصول المرأة غير المتكافئ إلى المعلومات والاتصال في جعلها أكثر عرضة للتأثيرات السلبية للحجر<sup>(40)</sup>.

### ثانياً: أثر جائحة كورونا على المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر التي تقودها نساء في قطاع غزة

أثرت جائحة كورونا تأثير كبير جداً على الاقتصاد ككل في قطاع غزة سواء المشاريع الكبيرة والمتوسطة أو الصغيرة ومتناهية الصغر. وكان أكثر المتضررين الطبقات الأكثر فقراً في المجتمع، وهذا له أثر كبير جداً حالي ومستقبلي على ارتفاع نسبة وحدة العنف المبني على النوع الاجتماعي، بما يتطلب تدخلاً سريعاً من قبل المؤسسات النسوية وتضمينه في برامج التدخل لديها<sup>(41)</sup>.

بناء على استبيان نفذته منظمة (كير) العالمية في فلسطين حول تأثير جائحة كورونا على المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء، فقد تمثلت أهم النتائج في أن الجائحة كان لها آثار اقتصادية سلبية وخاصة على المشاريع الصغيرة التي تديرها نساء، وأن مشاركة المرأة في التصدي للجائحة قليلة، كما أظهرت نتائج الاستبيان أن الجائحة أثرت سلباً على مصدر رزق المواطنين والمواطنات وعلى دخلهم، وفي جميع المجالات كانت النساء أكثر تأثراً بهذه الأوضاع<sup>(42)</sup>.

من ناحية أخرى، ترى "ريم النيرب" أن جائحة كورونا أثرت على مدخلات الانتاج للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر التي تقودها نساء، فقد كانت تعتمد هذه المشروعات على ثقة الموردين للمواد الخام بالنساء القائمات على هذه المشاريع والتي بغالبها تسدد قيمة المواد الخام بعد تسويق المنتج، لكن بفعل الأزمة تراجعت ثقة الموردين بقدرة هذه المشاريع على التعافي والاستمرار، وبالتالي اوقفوا تعاملاتهم وفق التسهيلات، بما أثر على قدرة كثير من هذه المشاريع على الاستمرار في الإنتاج، لاسيما وانهن غير قادرات على تأمين الدفع المسبق للمواد الخام، بالإضافة الى شح المواد الخام من السوق بفعل القيود على الحركة، وهذا هدد كثير من المشاريع ووقفها عن العمل، كما أن المعوقات لم تقتصر على المدخلات في عملية الانتاج وإنما أيضاً في عملية الانتاج نفسها، حيث اضطرت كثير من العاملات وصاحبات المشاريع الى التزام بيتها وعدم التوجه الى مكان التصنيع او العمل، وذلك بسبب الخوف من عدوى كورونا وضغوطات الاسرة التي تجبر

40 - هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "تحذر هيئة الأمم المتحدة للمرأة من مخاطر جائحة كوفيد-19 على زيادة هشاشة النساء وتفاقم عدم المساواة بين الجنسين في فلسطين" - <https://arabstates.unwomen.org/ar/news/stories/2020/05/press-release-un-women-rapid-gender-analysis> - بتاريخ 2020/5/6.

41 - مقابلة مع "ريم النيرب"، منسقة برنامج التمكين الاقتصادي في مركز شؤون المرأة، غزة، 2020/6/8.

42 - راديو نساء اف ام، <https://bit.ly/31msE5U>، مرجع سابق.

السيدة على التزام منزلها، خصوصاً في ظل اغلاق الحضانات ورياض الاطفال والمدارس، ما فاقم من المسؤوليات الملقاة على عاتق السيدات العاملات بالمشاريع الصغيرة ومنتاهية الصغر، حيث ان عملهن لا يشفع لهن بتقليل الدور الانجابي لها في المنزل، كما طالت أيضاً الازمة عملية التسويق خصوصاً الصناعات الغذائية ومراكز التعليم<sup>(43)</sup>.

على هذا النحو، يمكن القول أن أولويات الناس الشرائية قد تحولت خلال أزمة كورونا، لذلك فإن المشاريع التي لا تنتج سلع أساسية تأثرت بشكل كبير، مثل مشاريع الكعك والمعمول والمفتول، في المقابل انتعشت بشكل ملحوظ بعض المشاريع الصغيرة، خصوصاً تلك التي تعمل وتنتج أدوات ومواد التنظيف.

في المقابل، ترى "ريم النيرب" أن المؤسسات التي تدعم التمكين الاقتصادي والمشاريع الصغيرة ومنتاهية الصغر لا تفضل دعم المشاريع الصغيرة التي تنتج مواد تنظيف كونها تعتمد على التصنيع الكيميائي وغالبيتها ليست مرخصة، ما ينتج عنه غياب الرقابة ويمكن أن تهدد صحة العاملين والمستهلكين على حد سواء، كما انها تتطلب جهد كبير لتعزيز ثقة المستهلك بهكذا منتجات، خصوصاً مع الصعوبات الكبيرة التي تضعها المؤسسات الرسمية لترخيص وتسجيل هذه المشاريع<sup>(44)</sup>.

يرى "علي لافي" منسق برامج التمويل في جمعية المرأة الريفية، أنه في ظل جائحة كورونا أصبح هناك أولويات أخرى لدى المانحين مثل: الصحة والمستشفيات وتوفير الأدوات الصحية ومساعدة الأسر المتضررة من الأزمة ومساعدة الأشخاص الموجودين في أماكن الحجر الصحي وتوفير الأدوات اللازمة لهم من طعام وشراب وفحوصات طبية، لذلك ليس من السهل للمشاريع الصغيرة التعافي لأنها حالياً ليست من أولويات المانحين، ولن تستطيع التعافي بغالبها دون تدخل انعاشي خارجي، لاسيما من المؤسسات التي تمول وتدعم مشاريع التمكين الاقتصادي، خصوصاً المشاريع التي تقودها نساء<sup>(45)</sup>.

ساهمت الكثير من العوامل بزيادة التحديات التي تواجهها المشاريع الصغيرة ومنتاهية الصغر، "فخوف الناس من النظافة أثر بشكل كبير على الصناعات الغذائية مثلاً، بعكس قطاع الكوافير والماكياج الذي استمر التسويق له والعمل في هذا القطاع حتى في فترات الإغلاق، وأيضاً خدمات توصيل الطلبات ازداد التسويق لها والطلب على هذه الخدمات نتيجة خوف الناس من الخروج للتسوق والاعتماد على مقدمي هذه الخدمات في تلبية احتياجاتهم"<sup>(46)</sup>. وهذا ما اوجد تفاوت في مدى تضرر المشاريع الصغيرة التي تقودها

43 - مقابلة مع "ريم النيرب"، مرجع سابق.

44 - مقابلة مع "ريم النيرب"، مرجع سابق.

45 - مقابلة مع "علي لافي" منسق برامج التمويل في جمعية المرأة الريفية، غزة، بتاريخ 2020/6/28.

46 - مقابلة مع "سماح الصفدي" استشارية وخبيرة في قطاع المشاريع الصغيرة ومنتاهية الصغر في قطاع غزة، غزة، بتاريخ 2020/6/28.



نساء، أي أن بعض تلك المشاريع تضرر بشكل كبير، وأخرى تضررت بشكل جزئي، في حين انتعشت بعضها، خصوصاً تلك التي اعتمدت على التواصل مع زبائننا عبر الانترنت، مثل صالات الرياضة النسائية، حيث استخدمت بعض صاحبات صالات الرياضة النسائية تطبيق (زوم) لتنفيذ الحصص الرياضية والمحافظة على استمرارية تقديم الخدمة لزبائننا في ظل الاغلاق، خصوصاً أن جلوس النساء في المنزل لفترات طويلة جعلهن اكثر حاجة لممارسة الأنشطة الرياضية والتفرغ.

وفي هذا الصدد، يرى "علي لافي" أنه "بالإضافة إلى أزمة كورونا فان عدم انتظام رواتب موظفي غزة والتوترات السياسية المرتبطة بعملية الضم وشبح الحرب كلها عوامل أثرت بشكل سلبي ومدمر على المشروعات الصغيرة والكبيرة أيضاً، وتمثل ذلك في ضعف القوة الشرائية، بالإضافة لعدم توفر المواد الخام نتيجة لتعطل بعض المصانع المنتجة لها على مستوى العالم، وأيضاً صعوبة وصولها بسبب سياسات الإغلاق مع بداية تفشي الوباء"<sup>(47)</sup>.

ونرى هنا أن الآثار التي طالت المشاريع الصغيرة التي تقودها نساء على اختلافها ليست مرتبطة فقط بحالة الطوارئ التي ترتبت على إجراءات مواجهة كورونا فقط، وإنما مرتبطة أيضاً بطبيعة الواقع السياسي والاقتصادي المتريدي وغير المستقر بسبب الاحتلال الإسرائيلي؛ فمشكلة عدم توفر رواتب موظفي القاع العام أثرت الى حد كبير على قدرة المشاريع متناهية الصغر من التعافي بعد الفتح الجزئي للمنشآت الاقتصادية.

### ثالثاً: أزمة كورونا وقدرة صاحبات المشاريع الصغيرة على الصمود

منذ إعلان منظمة الصحة العالمية (كورونا) وباءً عالمياً، أصبح الأمر أكثر تأثيراً وإثارة للخوف، حيث أقدمت كثير من الدول على اتخاذ إجراءات قاسية لمواجهة الوباء وصلت إلى إغلاق البلاد بشكل تام، ما عطل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وأرهب المجتمعات، حتى أصبح فيروس كورونا التحدي الأعظم الذي يواجه البشرية جمعاء، وأصبح مؤكداً أن تحولات كبرى ستطال العالم على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي<sup>(48)</sup>. كما أصبح الوباء محل اهتمام مراكز الأبحاث على اختلافها، وهناك كثير من الأبحاث والدراسات التي أجرتها منظمات ووكالات الأمم المتحدة الشريكة، وتوقعت الدراسات أن المنطقة العربية ستخسر حوالي 1,7 مليون وظيفة على الأقل نتيجة لانتشار فيروس كورونا المستجد، من بينها 700

47 - مقابلة مع "علي لافي"، مرجع سابق.

48 - محمد الحافي، "كورونا وملامح النظام الدولي الجديد: من يصمد أكثر يحكم"، الميادين نت، <https://www.almayadeen.net/articles/blog/1390388>، بتاريخ 2020/4/6.

ألف وظيفة تشغلها نساء، ومن المتوقع أن يطال الفقر مزيداً من النساء في هذه المناطق، ما سيؤثر بشدة على الأسر التي تعيلها النساء، خصوصاً أن الجائحة تؤثر على قطاعي التصنيع والخدمات، وهناك نسبة كبيرة من النساء يعملن في هذين القطاعين.

من ناحية أخرى، فإن نسبة كبيرة تبلغ 98% من المشاريع الريادية توقفت، ووضعت النساء الرياديات في مأزق حقيقي، خاصة النساء التي تعيل الأسرة بأكملها. فالمشاريع الريادية تأثرت بشكل كبير بفعل الوباء العالمي، إلا أن مشاريع الكماليات كالأثواب المطرزة توقفت بشكل كامل نتيجة اهتمام الناس بالمواد الأساسية والغذائية فقط، كما تأثرت المطابخ النسائية البيئية نتيجة توقف عمل المؤسسات، وبالتالي توقف الطلب على الغذاء والحلويات<sup>(49)</sup>. وجدير بالذكر بأن أبرز الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة التي تقودها نساء هو تراجع المبيعات لحد كبير، لدرجة عدم مقدرة بعضها على الاستمرار، خصوصاً في ظل الوضع الاقتصادي المتردي في قطاع غزة اصلاً.

من المتوقع أن تؤثر الأزمة بشدة على سبل عيش النساء، لا سيما العاملات في القطاع غير الرسمي دون حماية، فبحسب مسح سريع أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن أثر الأزمة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تملكها نساء أفادت 76% من النساء بأن أسرهن فقدن دخلهن، مقارنة بـ 65% بين الرجال. كما قالت 95% من النساء صاحبات المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إن عملهن قد تأثر بجائحة كورونا. علاوة على ذلك، تعمل حوالي 25% من النساء في القطاع الخاص دون عقد عمل أو ضمان للأجر<sup>(50)</sup>.

وفي هذا الإطار يمكن القول: إن جائحة كورونا ستؤثر بشكل غير متناسب على النساء، وتزيد من المخاطر الموجودة مسبقاً، وستولد مخاطر أخرى متعلقة بالنوع الاجتماعي وتزيد من مواطن الضعف لدى النساء، وأوجه عدم المساواة، وهذا ما برزت ملامحه عبر ما وثقته بعض المؤسسات من ازدياد حالات العنف المنزلي ضد النساء خلال فترة الحجر في بداية الأزمة (مارس - أبريل).

من ناحية أخرى، أوضحت "سماح الصفدي" أنه "من أهم التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة التي تقودها نساء هي مشكلة التعامل مع الموردين والنظرة الاجتماعية السائدة للسيدة العاملة وبعض المضايقات التي تتعرض لها المرأة حين نزولها إلى السوق وفي التعامل مع الزبائن "تحرش - استغلال"، وقد

49 - موقع عرب 48، "فيروس كورونا يهدد مبادرات عمل نساء فلسطينيات"، <https://bit.ly/31kNz9q> بتاريخ 2020/4/7.

50 - هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مرجع سابق.

وجدتُ في بعض المشاريع أن السيدات حينما يتعاملن مع الموردين لا يأخذنّ السعر المناسب كما يأخذه الرجل، وهذا قد يكون راجع لضعف المهارات في التفاوض للحصول على السعر المناسب<sup>(51)</sup>.

وتختلف قدرة السيدات على مواجهة الظروف الاجتماعية المحيطة فقد أفادت "ريم النيرب" أن سيدة ريادية "زوجة ثانية" كان زوجها يأخذ منها المال من أجل زوجته الأخرى وأولادها، وأصيبت بإحباط وأغلقت المشروع. وأيضاً كانت هناك شابة خريجة كيمياء وكانت فكرة مشروعها عن "الفطر" واستمرت فيه لمدة سنة، ولكنها تعرضت للتحرش عند المعبر عندما كانت تستورد بضاعتها، وأصيبت بصدمة ما جعلها غير قادرة على الاستمرار في العمل<sup>(52)</sup>.

ارتبط تأثير كل مشروع بحسب نوع النشاط؛ فمن المشروعات الصغيرة التي لاقت رواج في ظل الأزمة وحاولت النساء العمل عليها هي تصنيع مواد التنظيف منزلياً، حيث أن تكلفتها اقل من السوق بمعدل النصف، وقد زاد الطلب عليها بنسبة كبيرة ارتباطاً بالجائحة. أما المشاريع المتعلقة بتقديم خدمات تعليمية كدروس التقوية مثلاً فهي تأثرت بشكل مباشر بإغلاق المدارس، لكن السيدات الرياديات ابتكرن أفكاراً ريادية كعمل المخيمات أو الاستفادة من الأماكن كقاعات تدريبية وتأجيرها للراغبين بالعمل عن بعد، بعكس مشاريع الصناعات اليدوية كالتراث، والتي بعضها انهار بسبب الأزمة باعتبارها تنتج مواد كالمالية، فمثلاً هناك شابه كانت تدير مشروع صغير للأعمال اليدوية، وإعمالها مشهورة جداً، وتمتلك ماكينة للرسم على الخشب كلفتها 5000 دولار، وبعد شهرين من الأزمة أغلقت المحل لعدم قدرتها على دفع الإيجار، لكنها كانت تحقق أرباحاً كبيرة قبل الجائحة<sup>(53)</sup>.

تباين تعامل صاحبات المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر مع الأزمة، وذلك وفقاً لدافعية كل ريادية ومدى توفر الدعم من قبل الأسرة، فهناك نوعين من التكيف، الأول وهو أن جزء من المشاريع الإنتاجية الصغيرة والتي تعتبر الأكثر هشاشة ولم تستطع الصمود والمواجهة، وبالتالي من المحتمل أن تتضاعف عليها المشكلات الاجتماعية، حيث لجأت إلى تجميد عملها في المشروع والاعتماد في دخلها على المساعدات الطرود الغذائية (الكابونات)، وبالتالي أصبحت هذه المشاريع مهددة بالانهيار، وذلك لأن هذا النوع من المشاريع يعتمد على العلاقات الشخصية وليس على الحصة السوقية، ومثال ذلك المطابخ البيتية وإنتاج الأطعمة بأنواعها. أما النوع الثاني وهو الذي ظلّ صامداً من أجل الحفاظ على استمرارية المشروع حتى ولو

51 - سماح الصفدي، مجموعة مركزة، مرجع سابق.

52 - ريم النيرب، مجموعة مركزة، مرجع سابق.

53 - مقابلة مع "ريم النيرب"، مرجع سابق.

لم يكن هناك أي عائد مادي، فهناك من ساعدتها علاقات التشبيك مع المؤسسات في الحفاظ على مشروعها، وهناك رياديات استثمرن المرونة العالية في المشاريع متناهية الصغر وغيرت من نشاطها الانتاجي كعدد من مراكز التعليم والتي قامت بتأجير القاعة، واخرى صاحبة مكتبة اضطرت أن تضيف ماكينة براد وثلاجة للمثلجات امام المكتبة دعمتها مؤقتاً<sup>(54)</sup>.

#### رابعاً: الإجراءات الحكومية لحماية المشاريع الصغيرة والاسر المهمشة من تداعيات كورونا

كانت الحكومة الفلسطينية من أوائل الحكومات التي تعاملت بجدية مع جائحة كورونا، فقد أعلن الرئيس عباس حالة الطوارئ لأول مرة في 6 مارس 2020، لتشمل كل محافظات الوطن، وذلك بعد اكتشاف إصابات بفيروس كورونا في مدن الضفة الغربية. كما اتخذت الحكومة إجراءات الاغلاق ومنع التنقل وحثت المواطنين على الالتزام بالإجراءات الوقائية في مواجهة تفشي الفيروس.

في إطار الإجراءات الحكومية لدعم المشاريع الصغيرة المتضررة من الاغلاق، أطلق صندوق الاستثمار الفلسطيني اول مايو 2020 برنامج "إسناد" الطارئ لدعم المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، بما يشمل الدعم والإسناد لأغراض رأس المال التشغيلي. ويهدف "إسناد" الى تمكين هذه المنشآت من الوصول إلى السيولة المالية اللازمة لمساعدتها على الاستمرار في عملها وتمكينها من الاحتفاظ بعمالها ودفع أجورهم خلال فترة الطوارئ التي تعيشها فلسطين جراء جائحة كورونا. كما شدد "محمد مصطفى" رئيس مجلس إدارة الصندوق على أن النجاح في مواجهة التبعات الاقتصادية للجائحة يتطلب التكامل ما بين جهود جميع الأطراف ذات العلاقة، بهدف معالجة التبعات الاقتصادية للجائحة في جميع محافظات الوطن بما فيها القدس وغزة. وقال مصطفى: "لقد قمنا بهذه المبادرة نتيجة لإدراكنا بأهمية هذه الشريحة للمجتمع والاقتصاد الفلسطيني في ضوء الجائحة الصحية التي ألفت بظلالها على وطننا، وفي الوقت الذي تشكل فيه شريحة المشاريع والمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر أكثر من 90% من اقتصادنا الفلسطيني فإنها تواجه مخاطر كبيرة تجعلها عرضةً لأن تكون من أكثر الشرائح تضرراً من جراء الجائحة، وهو الأمر الذي وصل بهذه المشاريع والمنشآت إلى وضع أصبح فيه بعضها غير قادر على الاستمرار في العمل والإبقاء على عمالها"<sup>(55)</sup>.

جاءت التدابير الحكومية الفلسطينية لحماية المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر من خلال الإجراءات

التالية:

54 - مقابلة مع "علي وافي"، مرجع سابق.

55 - وكالة وفا، [http://wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=WgmL72a875665106415aWgmL72](http://wafa.ps/ar_page.aspx?id=WgmL72a875665106415aWgmL72), بتاريخ 2020/5/3.

1- توفير مبلغ 25 مليون دولار لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررة من الأزمة، لمنح قروض ميسرة من خلال المصارف والمؤسسات المالية الأخرى. سيكون هناك إقراض المنشآت بقروض تصل إلى حدّ 20 ألف دولار لكل منشأة، بشروط ميسرة وسيبدأ تنفيذها من خلال قروض بمواصفات جديدة مقارنةً بآليات الإقراض المعمول بها حالياً، وتشمل هذه القروض فترة سماح تصل إلى 6 أشهر، على أن يتم تسديدها على فترة 24 شهراً بدون رسوم أو عمولات أو فوائد مخفية. وسيشمل برنامج "إسناد" مكونين رئيسيين؛ سيكون المكون الأول عبارة عن برنامج إقراض بحجم يبلغ 15 مليون دولار. في حين سيحتوي المكون الثاني على تسهيلات إضافية بحجم 10 مليون دولار يقوم صندوق الاستثمار الفلسطيني بالعمل على تطويرها بالتعاون مع مؤسسات مالية أخرى. وينقسم المكون الأول إلى مرحلتين، الأولى بحجم 5 ملايين دولار. أما المرحلة الثانية والتي من المتوقع أن تنطلق في النصف الثاني من عام 2020، فإنها تهدف إلى تهيئة وتحضير المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر إلى التعافي والانطلاق مجدداً بعد انتهاء الجائحة -على فرضية انتهاء الجائحة<sup>(56)</sup>.

2- تقديم حوافز ضريبية للمنشآت المتضررة من الأزمة والتي استمرت بدفع أجور عمالها ولم تقم بفصل أي منهم أو المساس بحقوقهم الأخرى.

3- قررت الحكومة منح الأفضلية للمنتجات المحلية المتعلقة بمكافحة الفيروس مثل الأدوية والكمادات والمعقمات والملابس الواقية ومنحها كامل الأفضلية في المشتريات الحكومية ما دامت مطابقة للمواصفات.

4- قامت وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع صندوق وقفة عز بصرف مساعدات النقدية بقيمة 500 شيكل لنحو 18 ألف أسرة منكشفة ومتضررة من جائحة كورونا، وكان نصيب غزة منها (4500) أسرة. وتشمل هذه الدفعة ما نسبته (52%) لأسر يرأسها ذكور، و(48%) لأسر ترأسها نساء. كما قامت وزارة العمل بالتعاون مع الصندوق بصرف مساعدة مالية بقيمة 700 شيكل لنحو 40 ألف عامل من عمال المياومة المتضررين من جائحة كورونا في الضفة الغربية وقطاع غزة<sup>(57)</sup>.

<sup>56</sup> - وكالة وفا، المرجع نفسه.

<sup>57</sup> - وكالة وفا، <http://www.wafa.ps/Pages/Details/3440>، بتاريخ 2020/6/16.

5- تعهدت وزارة الاقتصاد باتخاذ إجراءات لتيسير أنشطة القطاع الخاص وفتح صندوق طوارئ للشركات الصغيرة والمتوسطة، على الرغم من عدم الكشف عن تفاصيل هذا الصندوق<sup>(58)</sup>.

في هذا السياق، يمكن القول : إن الإجراءات التي قامت بها الحكومة للتخفيف من أضرار جائحة كورونا على المشاريع الصغيرة والعمال والأسر المهمشة كان نصيب قطاع غزة فيها قليلاً، ولم تشمل على أي دور إيجابي لدعم المشاريع الصغيرة ومنتاهية الصغر التي تديرها نساء؛ لأنها ليست من ضمن أولويات القطاع الحكومي، حيث إن الحكومة تركز على توفير الأدوات الطبية ودعم المستشفيات وأماكن الحجر الصحي، بالإضافة الى المحاباة مع القطاع الخاص الذي لا يشمل المشاريع متناهية الصغر في فلسطين.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الدور الحكومي يجب أن يمنح المشاريع الصغيرة ومنتاهية الصغر استثناءات وتسهيلات، وألا تقتصر هذه الإجراءات على فترات الازمات كما هو حاصل خلال أزمة كورونا، بل يجب أن تستمر هذه الجهود لتصبح جزءاً من السياسات الحكومية، هذا كي تساهم الحكومة في دعم وتنمية قطاع المشاريع الصغيرة ومنتاهية الصغر، خصوصاً تلك التي تقودها نساء. يذكر أيضاً أن معظم الإجراءات الحكومية والصناديق "إسناد" وقفة عز" كان جل تركيزها في محافظات الضفة الغربية، في حين حصلت غزة على جزء صغير من هذه الإجراءات.

#### خامساً: دور المؤسسات الأهلية في مواجهة أزمة كورونا وتعزيز صمود المشاريع الصغيرة

تتعرض منظمات المجتمع المدني الفلسطيني لضغوط مالية جمة نتجت بفعل عوامل مختلفة منها ما هو سياسي واخر له علاقة بأزمة كورونا، فقد تم تأجيل مشاريع وتحويل الطاقات لوضع خطط بديلة، وتم إلغاء أحداث رئيسية كان مخطط لها، ما أدى إلى خسارة مالية كبيرة، وتمت إعادة توجيه الأموال من الأنشطة المخطط لها إلى استجابات لجائحة كورونا التي افرزت تداعيات خطيرة على المجتمع المدني الفلسطيني، وخصوصاً المنظمات الأهلية التي جمدت برامجها وأنشطتها المقررة، وبدأت تكيف برامجها لتتعامل افرزات ازمة كورونا<sup>(59)</sup>.

تواجه المنظمات الأهلية في قطاع غزة تحديات كبيرة بفعل أزمة كورونا، خصوصاً مع تواضع قدرات القطاع الحكومي لجهة قدرتها على الصمود أمام هذا الوباء. ذلك تطلب من المنظمات الأهلية القيام بدور فاعل والاستجابة لمتطلبات الأزمة، بسبب الموارد المحدودة أساساً في قطاع غزة، نتيجة الحصار

<sup>58</sup> - "COVID-19 crisis response in MENA countries", <http://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-crisis-response-in-mena-countries-4b366396/>, 2020/6/9

<sup>59</sup> - المنظمات الأهلية تدعو المانحين للتحرك الفوري لدعم المجتمع الفلسطيني أمام "كورونا"، القدس، <http://www.alquds.com/articles/1585744132673322500>، بتاريخ 2020/4/1.

الإسرائيلي المستمر منذ أكثر من 12 عاماً. حيث ادت أزمة كورونا إلى مزيد من الإفقار للغزيين، وإلى مزيد من التدهور في الأوضاع المعيشية في قطاع غزة، الذي يعاني في الأصل من أوضاع اقتصادية كارثية قبل الجائحة. من ناحية أخرى، تعترض العقبات التمويلية قدرة تلك المنظمات في الاستجابة للتحديات التي أفرزتها أزمة كورونا، والإجراءات التي اتخذت في إطار مواجهته، إذ أضافت أزمة كورونا في توقيتها تحدياً جديداً، يضاف إلى السياسات الجديدة التي فرضها الاتحاد الأوروبي على المنظمات الأهلية لمنحها التمويل، والتي رفض العديد منها القبول بالشروط الإضافية والارتهاان إلى الشروط التمويلية التي وضعها المانح الأوروبي. رغم ذلك ورغم قلة الموارد المتاحة عملت تلك المنظمات على حملة توعية وتثقيف لمكافحة الوباء وطرق الوقاية منه، كما ساهمت في عمليات التعقيم<sup>(60)</sup>.

من ناحية أخرى، قامت المنظمات التي تعمل في مجال المرأة بإصدار دليل حول "خدمات الطوارئ للاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي" خلال أزمة كورونا، وتوفير خدمات الإرشاد النفسي الإلكترونية للنساء المترددات على الوحدات القانونية لدى المنظمات، وخاصة للنساء المعنفات في المناطق المهمشة. كما عملت على تدريب السيدات على صنع مواد التنظيف والمعقمات يدوياً في المنزل خاصة للأسر ذوي الدخل المحدود، وذلك من أجل تخفيف العبء المادي المترتب على إجراءات السلامة والوقاية لهذه الأسر<sup>(61)</sup>.

في إطار أزمة كورونا وكنموذج للمؤسسات الأهلية؛ عملت الإغاثة الزراعية على عدة محاور في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ركزت أنشطة الإغاثة الزراعية على تقديم المساعدة للفئات المهمشة التي تضررت اقتصادياً من الإغلاق، بالإضافة لمساعدة المزارعين الفلسطينيين من خلال توفير وسائل الانتاج لهم ليكملوا عملهم الفصلي في زراعة الأرض، وتسهيل وصولهم للأسواق والمستهلكين. كما عملت الإغاثة على مساعدة لجان الحماية لتقليل انتشار الفيروس، وتثقيف المجتمع عن كيفية حماية نفسه من المرض. ويمكن إبراز ما قدمته الإغاثة الزراعية في قطاع غزة استجابة لأزمة كورونا على النحو التالي<sup>(62)</sup>:

1- تدريب 15 سيدة ريادية في قطاع غزة على كيفية صناعة المعقمات ليشكل مصدر دخل ويسد حاجة السوق.

2- الدعم العاجل لعدد (200) من المزارعين الفقراء والهمشين في المناطق مقيدة الوصول في قطاع غزة من خلال توفير مدخلات الانتاج وتأهيل الأراضي الزراعية.

60 - طلال أبو ركة، "المنظمات الأهلية في غزة: تداعيات التمويل المشروط وتحديات كورونا"، <https://bit.ly/3843zOl>, بتاريخ 2020/4/9.  
61 - وكالة صفا، المنظمات الأهلية تدعو لإيجاد مساعدات عاجلة للأسر المتضررة من كورونا"، <https://bit.ly/2VmcG7U>, بتاريخ 2020/4/21.  
62 - الإغاثة الزراعية الفلسطينية، <http://www.pal-arc.org/sections/view/113/ar>, بتاريخ 2020/6/22.

3- قامت مؤسسة (ActionAid) بالشراكة مع جمعية دراسات المرأة التتموية الفلسطينية بتوزيع الطرود الغذائية على 600 عائلة ترأسها نساء، بالإضافة إلى 1000 طرد من مستلزمات النظافة والأطعمة التي تم توزيعها خلال شهر رمضان<sup>(63)</sup>.

4- شراء أجهزة تغليف للنساء الرياديات اللواتي يعملن في مشاريع الإنتاج الغذائي والمعجنات.  
5- توفير راتب لمدة شهر لـ 8 سيدات "أرامل ومطلقات" من أصحاب المشاريع التي تعطلت بسبب كورونا، والتواصل باستمرار مع صاحبات المشاريع التي استمرت بالعمل لتحديد احتياجات استمرارها بالإنتاج.

6- على صعيد الإقراض تم تأجيل الدفعات لمدة 4 أشهر حسب تعليمات سلطة النقد، ويوجد هناك قرار للمشاريع التي تضررت فعلياً خلال الأزمة بتأجيل دفعاتها لمدة 6 أشهر.

بعد مرور عدة أشهر على أزمة كورونا وفي إطار الدور الذي قامت به المؤسسات الأهلية لمواجهة الأزمة، قامت المؤسسات الدولية والمحلية بعمل تقييم احتياجات المشروعات الصغيرة، خصوصاً التي يعمل بها نساء، وبعد مرور أسبوعين من شهر رمضان عادت جميع الوحدات إلى العمل من جديد، حيث تم توفير الأدوات الصحية اللازمة مثل القفازات والكمامات وتهيئة المكان بحيث يصبح آمن بالنسبة للنساء العاملات، وأيضاً تم العمل على تغطية رواتب الموظفين، حيث قامت مؤسسة (أو كسفام) بتغطية رواتب النساء لمدة شهر. نستطيع القول بأن جميع التدخلات جاءت بشكل طارئ وسريع، بالإضافة إلى أن هناك بعض المؤسسات الإغاثية والتي تقدم السلة الغذائية في شهر رمضان والتي قامت بالتعاون مع مالكات المشاريع الصغيرة، وخصوصاً الفئات الهشة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل أخذ منتجاتهم ووضعها ضمن السلة الغذائية<sup>(64)</sup>.

لعبت المؤسسات الأهلية دوراً إيجابياً من خلال تقديم الدعم الإلكتروني والنصائح من خلال التواصل مع أصحاب المشاريع والتشبيك بين صاحبات المشاريع الصغيرة والمؤسسات التي تقدم طرود غذائية. لكن يبقى تدخل هذه المؤسسات محدود في ظل غياب ثقافة دعم المشاريع الصغيرة وعدم وجود قوانين داعمة لها. في المقابل، ترى "سماح الصفدي" أنه خلال السنتين الأخيرتين هناك تركيز واضح لأهداف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الشباب والنساء وتمكينهم، وبرأيي فإنه في الفترة المقبلة لن يكون هناك

<sup>63</sup>- ActionAid Palestine and PDWSA to Continue Responding to COVID-19 in Gaza Strip by Integrating Needs of Vulnerable Groups in Response and Preparedness, <http://pngoportal.org/en/2939.html>, 23/6/2020.

<sup>64</sup> - مقابلة مع "على وافي"، مرجع سابق.



تمويل باتجاه أفكار جديدة، بل سيكون التمويل موجه لتطوير الأعمال القائمة، والاهتمام بالاحتياجات الملحة أكثر كالصحة، وهذا يعتبر تحدي للرياديين وأصحاب المشاريع الصغيرة نساء ورجال<sup>(65)</sup>.

من ناحية أخرى، ترى "سماح الصفدي" أن شركات القطاع الخاص الكبيرة والمتوسطة كانت على الدوام مُعطلة لأي مشروع، سواء اهلي تمكيني او سياساتي وقانوني يساعد المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، وذلك لعدة أسباب منها<sup>(66)</sup>:

- لا يرى القطاع الخاص في المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر مكماً له في تنمية الاقتصاد، ولا يعتقد أنه يزيد من القوة الشرائية بما ينشط الاسواق، بل يرى فيه منافس يمكن أن يقلل الحصة السوقية لأي من الشركات الكبيرة.
- يرى القطاع الخاص (الشركات الكبيرة والمتوسطة) في سوء الاوضاع الاقتصادية فرصة لاستغلال العمالة وتقليل تكاليف الانتاج.
- غياب مظلة تمثيلية لأصحاب وصاحبات المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر يجعل من النضال لتحسين البيئة القانونية والسياساتية الداعمة مهمة صعبة، ولذلك يعطل القطاع الخاص والشركات الكبيرة من تضمين المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر ضمن المؤسسات النقابية والتمثيلية.

ويرى الباحث ضرورة ذكر أسباب أخرى لضعف المشرعات الصغيرة ومتناهية الصغر في قطاع غزة بشكل عام، وتلك التي تقودها نساء بشكل خاص، مثل عدم وجود تشريعات وسياسات وطنية فاعلة تحمي المشروعات الصغيرة من تغول السوق الحر القائم على المنافسة، وهذا ينطبق على الحالة الفلسطينية برمته، أما في قطاع غزة، فالتحدي مضاعف، بحيث أصبح من الصعوبة بمكان نجاح المشاريع الصغيرة بشكل عام، وذلك راجع لعدة أسباب، منها انهيار النظام الاقتصادي بشكل شبه كامل، تراجع القدرة الشرائية للناس بشكل غير مسبوق. ارتفاع معدلات البطالة وتدنّي الأجور. كثرة الضرائب والرسوم الحكومية، وأخيراً وليس آخراً، تدني أسعار المنتجات المستوردة لأقل من سعر التكلفة أحياناً كثيرة، وذلك ناتج عن عمليات تحويل الأموال بشكل غير قانوني بواسطة بعض التجار.

يضاف الى ذلك، احتكار توريد بعض المواد- خصوصاً في أوقات الأزمات- من قبل شركات معينة او مجموعات مصالح مرتبطة بمراكز النفوذ في قطاع غزة، وهذا يجعل المشاريع الصغيرة المملوكة للنساء تجد صعوبة كبرى في المنافسة او الاستمرار.

65 - "سماح الصفدي"، مجموعة مركزة، مرجع سابق.

66 - مقابلة مع "سماح الصفدي"، مرجع سابق.

## نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة الى عدد من النتائج، نوردتها كما يلي:

1. أصابت جائحة كورونا الاقتصاد العالمي بأثار دراماتيكية، وكنتيجة لموقف الفلسطيني السياسي والرافض لصفقة القرن وخطة الضم، فقد تراجعت المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية، وبالتالي ازداد الوضع المالي للسلطة الفلسطينية صعوبة، خصوصاً بعد احتجاز إسرائيل وقرصنتها لعائدات الضراب وهي تمثل جزء أساس من إيرادات السلطة، يضاف لذلك تداعيات أزمة كورونا والاعلاقات المتكررة على الوضع المالي للسلطة، بسبب تراجع الإيرادات بشكل كبير. وتشير التقديرات لإمكانية انكماش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 7.6% على الأقل عام 2020، وأن يرتفع عجز الموازنة بشكل مثير للقلق من 800 مليون دولار- وهو مستوى مرتفع بالفعل- عام 2019 إلى أكثر من 1,5 مليار دولار عام 2020.
2. أفرزت جائحة كورونا آثار اقتصادية سلبية وخاصة على المشاريع الصغيرة التي تديرها نساء، كما أثرت سلبا على مصدر رزق المواطنين والمواطنات وعلى دخلهم، وغالباً ما كانت النساء أكثر تأثراً بهذه الاوضاع.
3. محدودية التمويل كانت من أهم العقبات التي واجهت المنظمات المحلية والدولية العاملة في قطاع غزة، وخاصة في ظل الظروف الصعبة التي يعاني منها قطاع غزة من ضعف الامكانيات والتي ساهم الحصار الإسرائيلي في تفاقمها منذ نحو 13 عاماً بما اثر على مستوى تدخل المؤسسات لدعم صمود صاحبات المشاريع الصغيرة ومنتاهية الصغر.
4. زادت معدلات العنف المبني على النوع الاجتماعي بسبب توقف مصدر الدخل للكثير من الأسر التي تعتمد على الدخل اليومي وتعيّلها امرأة، ذلك بسبب توقف العمل في المشروعات الصغيرة التي تقودها النساء.
5. القطاع الخاص والشركات الكبيرة والمتوسطة تستغل الواقع الاقتصادي السيء والبطالة المرتفعة لاستغلال الايدي العاملة، كما انها ترى في المشاريع الصغيرة ومنتاهية الصغر منافس محتمل لها في المستقبل، هذه الرؤية تجعل من الشركات الكبيرة والمتوسطة معرقل اساسي ودائم لتعزيز بيئة المشاريع الصغيرة ومنتاهية الصغر.

6. المؤسسات التي كانت تعزز التواصل والتشبيك بين وحداتها الانتاجية أو الوحدات الانتاجية التي دعمتها وبين المؤسسات التي تقدم مساعدات غذائية وطرود غذائية اغاثية كانت الاقدر على دعم صمود المشروعات النسوية الصغيرة ومتناهية الصغر في ظل ازمة كورونا.

7. التدخلات التي وجهت للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر المملوكة لنساء كانت محدودة جداً وغالبها من المؤسسات الاهلية، وبالتالي ساهمت نسبيا في تعزيز صمود بعض هذه المشاريع، بينما تعرض كثير منها لانتكاسات كبيرة في ظل أزمة الرواتب وتراجع الدخل، ما أثر سلباً على قدرة بعض المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر المملوكة لنساء على التعافي.

8. في ظل جائحة كورونا انتعشت بعض المشاريع العاملة في مواد التنظيف والتعقيم وغيرها، في حين تعثرت أو انتكست المشاريع العاملة في المجالات الأخرى.

9. ساهمت المؤسسات الأهلية التي تعمل على التمكين الاقتصادي وتساهم بشكل دائم بدعم وتحسين بيئة المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر المملوكة لنساء من منطلق اجتماعي، وذلك لتخفيف العنف المبني على النوع الاجتماعي ومواجهته، وتعزيز الفئات المهمشة وتمكينها. في مقابل ضعف السياسات الحكومية الداعمة للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في غزة. لكن المؤسسات الاهلية لم تبلور تدخلاتها ضمن رؤية اقتصادية عامة تتبنى دعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر المملوكة للنساء.

#### توصيات الدراسة:

1. وضع إستراتيجية وطنية موحدة لدعم المشاريع الصغيرة ورعايتها في ضوء تداعيات جائحة كورونا، وتكون المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر من أولوياتها، وذلك نظراً لأهميتها، وخصوصاً تلك التي تقودها نساء. مع التركيز على إنشاء مشروعات إنتاجية صغيرة، مدرة للدخل وفرص العمل وتعتمد في مدخلاتها على المواد الخام المحلية بما يتطلب ضرورة تدعيم الثقة بين الموردين والوحدات الانتاجية لاسيما في ظل الأزمات.

2. ضرورة تحسين البيئة القانونية والتشريعية والسياسية للسلطة الحاضنة للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر التي تقودها نساء، يتطلب حاضنة تمثيلية لصاحبات هذه المشاريع تتجاوز المؤسسات التمثيلية والاتحادات التي تضم الشركات الكبيرة والمتوسطة.
3. دعوة الجهات الحكومية والأهلية والدولية لدعم المشاريع متناهية الصغر خصوصاً تلك التي تقودها نساء، وذلك لما لها من دور كبير في الحد من أزمة البطالة ومساعدة الأسر الفقيرة في توفير الاحتياجات الأساسية.
4. زيادة الفرص التمويلية للمشاريع الصغيرة التي تقودها نساء، وضرورة تعديل بعض سياسات الإقراض للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر خصوصاً التي تقودها نساء.
5. تعزيز شبكات أمان لحماية المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، وتوفير أنماط مختلفة من الحماية الاجتماعية لصاحبات المشاريع المتعثرة وتشمل الطرود الغذائية والتحويلات النقدية، الخدمات الطبية المجانية، والإعفاء الضريبي.
6. ضرورة الاسراع بتشكيل اجسام تمثيلية للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر لأنها هي فقط من تستطيع خوض حملات ضغط ومناصرة لإقرار قوانين وسياسات تدعمهم، فالمؤسسات الأهلية والنسوية والتعاونية لا تستطيع خوض هذه المعركة لأن القطاع الخاص سيكون اقوى بالتأثير على السلطة.
7. دعوة القطاع الخاص (الشركات الكبيرة) لتقديم نسبة مساهمة مجتمعية، وخلال الأزمات وهذا يتطلب تنفيذ أنشطة لتوعية القطاع الخاص بأهمية دعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر باعتبارها داعم للبيئة الاستثمارية وتحسين القدرة الشرائية للمجتمع، بالإضافة الى الاستفادة من مرونته كمكمل وجزء من عملية الانتاج.
8. ضرورة وجود سياسات محددة من قبل وزارة الاقتصاد لمنح بطاقات البيان مع إضافة بعض الامتيازات والتسهيلات الموجودة لديهم حتى تتمكن المشاريع الصغيرة من المنافسة وأخذ حصة سوقية.
9. يجب أن يكون لدى المؤسسات الدولية والأهلية جسم للتنسيق في مجال عمل الوحدات النسوية ويجب أن يكون هناك دعم لمشاريعها وأن تكون هناك تدخلات مبنية على أساس التوازن ما بين دراسة احتياجات السوق مع احتياجات الوحدة الإنتاجية.

10. عمل قوانين إعفاء ضريبي وإعفاء تسجيل وإعفاء للرسوم التي تفرضها البلدية للمشاريع الصغيرة وخاصة التي تديرها نساء. فتسجيل المشاريع مهم ويخلق ثقة بين المنتج والمستهلك، ولكن تكاليف التسجيل وما يتبعه من رسوم وضرائب باهظة يدفع صاحبات المشاريع لعدم تسجيلها.
11. المؤسسات الأهلية المهمة بتعافي ودعم وتمكين المشاريع الصغيرة لا بد أن تستهدف المستهلكين لتعزيز ثقافة الشراء من المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، وأن تبني ثقافة الثقة لدى المستهلك بمنتجات المشاريع الصغيرة.

### قائمة المراجع:

#### أولاً: الدراسات العلمية والأوراق البحثية

1. بلال المصري، "واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع غزة وسبل تعزيزها"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، 2018.
2. تأثير فايروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني، مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، نيسان 2020.
3. سامي أبو كميل، المساعدات الدولية وعلاقتها في استمرارية المشروعات الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة الممولة من قبل مؤسسات الإقراض، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة: 2014.
4. هبة عبد المنعم، وآخرون، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2019.
5. نور الشريف، التحديات المالية والإدارية التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة في مدينة الخليل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، 2009.
6. منتدى الاعمال الفلسطيني، تقرير بعنوان: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين"، مركز الدراسات والأبحاث، فلسطين: 2014.

## ثانياً: التقارير والمقالات والمواقع الإلكترونية

1. تقرير البنك الدولي بعنوان "الاقتصاد الفلسطيني يعاني وجائحة كورونا تكبده الخسائر", 2020/6/1.
2. إبراهيم عوض، "جائحة كورونا وتأثيراتها المحتملة على الاقتصاد الفلسطيني"،  
<https://bit.ly/2CKhIVp>, بتاريخ 2020/4/22.
3. محمد الحافي، "كورونا وملامح النظام الدولي الجديد: من يصمد أكثر يحكم"، الميادين نت،  
<https://www.almayadeen.net/articles/blog/1390388>, بتاريخ 2020/4/6.
4. المرصد الإلكتروني لكوفيد 19، وزارة الصحة الفلسطينية، الرابط الإلكتروني التالي،  
<http://site.moh.ps/index/covid19>, بتاريخ 2020/7/21.
5. سائد أبو فرحة، "المشاريع الصغيرة والمتوسطة: معاناة متعددة الأوجه"، صحيفة الأيام، بتاريخ  
2020/5/2.
6. بي بي سي عربي، على الموقع الإلكتروني، <https://www.bbc.com/arabic/51855397>,  
بتاريخ 21 يوليو 2020.
7. صحيفة القدس، "تأثير كورونا على الأوضاع الاقتصادية"، على الرابط التالي:  
<http://www.alquds.com/articles/1584401638027750300/>, بتاريخ 2020/3/17.
8. نصر عطيان، "الاقتصاد الفلسطيني إلى أين؟"، موقع معا،  
<https://www.maannnews.net/articles/2004684.html>, بتاريخ 2020/4/26.
9. دراسة استقصائية أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول تأثير أزمة كورونا على الأعمال التجارية  
المملوكة للنساء، بعنوان:  
COVID-19 risks creating and exacerbating women's vulnerabilities and gender  
"inequalities in Palestine"  
: <https://palestine.unwomen.org/en/news-and-events/stories/2019/3/rapid-gender-analysis>  
بتاريخ 2020/5/6.
10. علا موقدي، "كورونا يهاجم المشاريع النسوية الصغيرة"، موقع صدی  
الإعلام، <https://www.sadaa.ps/193819.html>, بتاريخ 2020/4/7.

11. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،  
<http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3529>, بتاريخ  
2019/8/12.
12. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،  
<http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3678>, بتاريخ  
2020/3/5.
13. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،  
<http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3733>, بتاريخ  
2020/5/13.
14. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،  
<http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3747>, بتاريخ  
2020/5/31.
15. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،  
<http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3665>, بتاريخ  
2020/2/13.
16. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،  
<http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3729#>, بتاريخ  
2020/4/30.
17. هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "تحذر هيئة الأمم المتحدة للمرأة من مخاطر جائحة كوفيد-19  
على زيادة هشاشة النساء وتقادم عدم المساواة بين الجنسين في فلسطين"  
<https://arabstates.unwomen.org/ar/news/stories/2020/05/press-release-un-women-rapid-gender-analysis-in-palestine>  
بتاريخ 2020/5/6.
18. صحيفة العين الإخبارية، <https://al-ain.com/article/3-2-billion-dollars-palestinian-economy-corona>, بتاريخ  
2020/4/27.
19. وكالة وفا،  
[http://wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=WgmL72a875665106415aWgmL72](http://wafa.ps/ar_page.aspx?id=WgmL72a875665106415aWgmL72), بتاريخ  
2020/5/3.
20. وكالة وفا، <http://www.wafa.ps/Pages/Details/3440>, بتاريخ 2020/6/16.

21. مجلة افاق البيئة والتنمية، "هل تهدد كورونا في الغذاء في قطاع غزة!"،  
<https://www.maan-ctr.org/magazine/article/2647>، بتاريخ 2020/6/1.
22. موقع عرب 48، "فيروس كورونا يهدد مبادرات عمل نساء فلسطينيات"،  
<https://bit.ly/31kNz9q>، بتاريخ 2020/4/7.
23. راديو نساء اف ام، <https://bit.ly/31msE5U>، بتاريخ 2020/5/4.
24. المنظمات الأهلية تدعو المانحين للتحرك الفوري لدعم المجتمع الفلسطيني أمام "كورونا"،  
 القدس، <http://www.alquds.com/articles/1585744132673322500>، بتاريخ  
 2020/4/1.
25. طلال أبو ركة، "المنظمات الأهلية في غزة: تداعيات التمويل المشروط وتحديات  
 كورونا"، <https://bit.ly/3843zOI>، بتاريخ 2020/4/9.
26. وكالة صفا، المنظمات الأهلية تدعو لإيجاد مساعدات عاجلة للأسر المتضررة من كورونا"،  
<https://bit.ly/2VmcG7U>، بتاريخ 2020/4/21.
27. الإغاثة الزراعية الفلسطينية، <http://www.pal-arc.org//sections/view/113/ar>،  
 بتاريخ 2020/6/22.

#### ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Economic Policy Research Institute (MAS) (May, 2019): Economic Monitor, State of Palestine.
2. Economic Policy Research Institute (MAS) (2019), Female Entrepreneurs in the West Bank and Gaza Strip: Current Situation and Future Prospects Palestine.
3. UN Women (April, 2020): COVID-19: Gendered Impacts of the Pandemic in Palestine and Implications for Policy and Programming.
4. ActionAid Palestine and PDWSA to Continue Responding to COVID-19 in Gaza Strip by Integrating Needs of Vulnerable Groups in Response and Preparedness, <http://pngoportal.org/en/2939.html>, 23/6/2020.
5. UN Women (April, 2020): COVID-19: Gendered Impacts of the Pandemic in Palestine and Implications for Policy and Programming.



[http://www.pcbs.gov.ps/portals/\\_pcbs/PressRelease/Press\\_Ar\\_25-7-2018-woman.pdf](http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_25-7-2018-woman.pdf)

6. "COVID-19 crisis response in MENA countries",  
<http://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-crisis-response-in-mena-countries-4b366396/>, 2020/6/9.
7. COVID-19 Emergency Situation Report 11 (3 - 16 June 2020),  
<https://www.ochaopt.org/content/covid-19-emergency-situation-report-11>,  
16/6/2020.
8. **Advancing Palestinian Women Entrepreneurs**",  
<https://cherieblairfoundation.org/advancing-palestinian-women-entrepreneurs./>

### ثالثاً: المجموعة المركزة والمقابلات

1. مجموعة مركزة مع منسقي ومنسقات برامج التمكين الاقتصادي في مؤسسات نسوية ومؤسسات اقرض، غزة، 2020/6/4.

### المقابلات:

1. مقابلة مع "ريم النيرب"، منسقة برنامج التمكين الاقتصادي في مركز شئون المرأة، غزة، 2020/6/8.
2. مقابلة مع "علي لافي" منسق برامج التمويل في جمعية المرأة الريفية، غزة، بتاريخ 2020/6/28.
3. مقابلة مع "سماح الصفدي" استشارية وخبيرة في قطاع المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في قطاع غزة، غزة، بتاريخ 2020/6/28.

### الملاحق:

#### 1. اسئلة المقابلات:

- كم تبلغ نسب نجاح المشروعات الصغيرة؟ كم منها للنساء؟
- الى أي درجة أثرت جائحة كورونا على المشروعات التي تديرها نساء؟ اين تمثل التأثير في القدرة على الإنتاج أم التسويق أم المواد الخام (مدخلات الانتاج)؟

- ماذا فعلت النساء خلال الأزمة للحفاظ على الصمود؟ وهل حصلن على نفس مقومات الصمود التي حصل عليها الرجال أمثالهن؟
- هل اقتصرت الازمة على أعمالهن أم أنها امتدت الى حياتهم الاجتماعية؟ كيف ذلك (رصد الأثر).
- أيهما كانت أزمته أكبر المشروعات الصغيرة أم المتوسطة والكبيرة؟ كيف يمكن الاستفادة من مرونة المشروعات الصغيرة؟
- حول سرعة التعافي، هل تمتلك النساء إمكانيات للوصول الى تعافي سريع؟ أين المشكلة وما الذي يحتاجه بالضبط؟
- كيف تعامل كل من التالي مع الازمة والى أي درجة ساعد/ عطل الصمود والتعافي؟
- القطاع الحكومي؟
- البنوك / مؤسسات الإقراض؟
- المؤسسات الأهلية؟
- القطاع الخاص (كبار المنتجين)
- الى اي مدى يمكن اعتبار السياسات الحكومية داعمة للرياديات (الإقراض - التسهيلات الائتمانية - التراخيص - الضرائب - الاستيراد والتصدير) مطلوب امثلة
- توصيات
- 2. اسئلة المجموعة المركزة:
- الى أي درجة تعتقدون بأهمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر؟ هل هي حل لإشكالية البطالة؟
- حسب خبراتكم هل الدخل الناتج عن المشروعات الناجحة قادر على اعالة اسرة؟
- هل هناك فروقات بين المشروعات التي تديرها نساء و التي يديرها رجال؟ ما هو؟ هل لديكم نماذج (قصص من الواقع)؟
- بحسب وجهة نظركم من كل 10 مشروعات . كم مشروع ناجح؟
- من 10 مشروعات تديرها نساء كم مشروع ناجح؟
- اذا كان هناك فرق، ما هي الأسباب في اختلاف النجاح؟
- كيف يتم تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من مؤسساتكم؟ الإجراءات والحد الأقصى للتمويل وشروط الأوراق؟

- هل هناك شروط أهلية للمستفيد؟ (لو كان ظاهر أن الشخص لن يستخدم المال لمشروع صغير أو واضح أنه غير قادر على إدارة مشروع لكنه أكمل الشروط ولديه عدد كفلاء كافي. هل يتم اقراضه؟ أو منحه المال؟)
- هل تقومون بدراسة المشروع أو عمل دراسة جدوى؟ طب هل تطلبون شرط دراسة جدوى من المستفيد ويتم مراجعتها من مختص؟ طب هل هناك اي اجراء تحقق يفيد بنجاح المشروع؟
- هل هناك شروط تختلف اذا كان المقترض أو الممنوح أنثى أو ذكر (نحن هنا نسأل عن القيمة المالية ان كانت تختلف؟ هل تختلف فترة السماح من ذكر الى أنثى؟ أصلا هل هناك فترة سماح؟ الشروط والكفلاء هل هناك فرق) طالما لا يوجد أي فرق فيما سبق، هل هناك أي تمييز ايجابي للنساء لانشاء مشاريع مدرة للدخل؟
- هل ضمن سياسة واهداف مؤسستكم دعم مشاريع صغيرة مدرة للدخل للنساء؟ كيف تعبرون عن ذلك (الاجراءات)
- في حال تعثر المشاريع أو فشلها ماذا تقدمون للمستفيد/ة تسهيلات او خصومات؟
- هل أثرت ازمة كورونا على المشاريع القائمة (هل لديكم ارقام أو نسب)؟ هل هناك فرق بين تلك التي تديرها نساء؟
- هل قتم بتتنفيذ أي اجراء (في اطار المساعدة) باستثناء الالتزام الاجباري بقرار سلطة النقد تأجيل الأقساط 4 شهور؟
- هل توجه لكم أي من مستفيديكم لطب المساعدة بناء على ازمة كورونا؟ ما ذا قدمت له/ها؟ مالذي يمكن أن تقدموه في هكذا حالة؟
- لماذا باعتقادكم تقشل العديد من المشروعات او محاولات انشاء مشروعات؟
- أي نسب الفشل أكثر من ناحية الجنس و ما هي الأسباب؟